وفد من عمادة كلية العلوم الاجتماعية في زيارة إلى وزير الديوان الأميري

قام وفد من عمادة كلية العلوم الاجتماعية يضم كلا من عميد الكلية الأستاذ الدكتور حمود القشعان والعميد المساعد للشئون الأكاديمية والدراسات العليا الدكتورة هند المعصب ورئيس وحدة الدراسات الآسيوية الأستاذة سحر العلي بزيارة إلى وزير الديوان الأميري الشيخ ناصر الصباح.

ودار الحديث خلال اللقاء حول دور الكلية في تحقيق رؤية الكويت 2035، بالإضافة إلى الأنشطة التي قامت بها كلية العلوم الاجتماعية لتحقيق رؤية سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، عندما قال «الكويت تتجه شرقا».

وقد تم الاتفاق خلال اللقاء على أن يكون هنالك فريق عمل من الكلية ومن الفعاليات التنموية في دولة الكويت لتجميع الرؤى والأفكار لما فيه مصلحة البلاد وقد أثنى الوزير على الدور الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس وكذلك بالدور الطلابي في رفع اسم الكويت في المحافل الأكاديمية والعلمية؟

الشيخ ناصر الصباح مستقبلا وفد العلوم الاجتماعية

خلال اجتماع المحافظة مع قيادات المنطقة التعليمية

أحمد النواف: مسابقة حولي لترشيد استهلاك الطاقة ترسخ ثقافة الترشيد لدى الطلبة

عقدت محافظة حولي صباح أمس الإجتماع التمهيدي الأول لمسابقة ترشيد استهلاك الطاقة لمدارس منطقة حولي التعليمية برئاسة مدير مكتب المحافظ العقيد خالد النجار وبحضور الاستاذة أمل عبدالله الريش والشيخة وسمية عبدالله الجابر الصباح وبمشاركة مدير إدارة الشؤون الهندسية بمنطقة حولي التعليمية بوزارة التربية م.عماد الفيلكاوي ومدير إدارة إنارة الشوارع بوزارة الكهرباء والماء م.عادل محمود ورئيس اللجنة الفنية للترشيد في الجهات الحكومية علي العبدي.

في هذا السياق قال مدير مكتب محافظ حولي العقيد خالد النجار أنه بتوجيهات محافظة حولي الشيخ فريق أول م. أحمد النواف إرتأت المحافظة على تنظيم مسابقة حولي لترشيد استهلاك الطاقة لمدارس المنطقة إيمانا منه بأهمية ترسيخ ثقافة الترشيد لدى الطلبة وتحفيزهم على المشاركة في مختلف الأنشطة والبرامج التي تعود بالنفع العام على الوطن والمواطنين لاسيما في مجال استخدام الطاقة البديلة.

وأشار إلى أن المحافظ يسعى من خلال تنظيم هذه المسابقة استقطاب المجتمع الطلابي وحثهم على المشاركة في تقديم الأفكار الجديدة والابتكارات التي من شأنها تساهم في ترشيد الطاقة وبالتالي تحقيق أهداف الدولة في هذا الجانب المهم مؤكدا أن المحافظة ستخصص جوائز قيمة للفائزين الأوائل ضمن حفل جائزة حولي للتميز بحضور كبار الشخصيات.

وذكر أن المسابقة تنقسم إلى قسمين الأول خاص بمشروع الترشيد والآخر معني بالرسم وكلاهما يستهدفان طلبة طالبات المراحل الدراسية الثلاث الابتدائي والمتوسط والثانوي منوها إلى أن المحافظة تهدف من إقامة الجائزة إلى خلق روح المنافسة بين مدارس منطقة حولي التعليمية وإعطاء فرصة للطلبة للإبداع والابتكار في هذا المجال إلى جانب تعزيز ثقافة الترشيد لدى الطلبة مبينا أنه يحق للجنة المنظمة استخدام اللوحات المقدمة ببرامج وأجهزة الدولة.

وبين أن اللجنة المنظمة في طور وضع تصور كامل لتنظيم المسابقة بالشكل الذي يليق فيها قبل انطلاق العام الدراسي من حيث شروط الاعتماد وتسجيل المدارس الراغبة في المشاركة وتقييم المشاريع المقدمة أو اللوحات الفنية فضلا عن تحديد مواعيد فتح وإغلاق أبوب التسجيل.

ولفت إلى أنه سيتم التنسيق مع التربية ليحظى المشاركين في المسابقة على مكافأتين الأولى من المحافظة والثانية من المدرسة معلنا عن اجتماع آخر سيعقد الأسبوع المقبل استكمالا لهذا الاجتماع بهدف تحقيق الرؤية الكاملة في تنظيم المسابقة وتحديد المسار الذي ستنطلق من خلاله المحافظة في سبيل ضمان نجاحها بأحسن صورة.

إلى ذلك أكد النجار أن المحافظة تبحث إمكانية إشراك أبنائنا وبناتنا فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الدارسين في مدارس التربية الخاصة باعتبار انهم يتبعون محافظة حولي وذلك بالتعاون والتنسيق مع مدير المدارس الاستاذ عبدالله العجمي.

لاستغلاله في اعمال منافية للآداب

«الداخلية»: ضبط تشكيل عصابي يدير مكاتب وهمية للعمالة المنزلية

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أن الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة (ادارة متابعة المخالفين) تمكنت من ضبط تشكيل عصابي يقوم بإدارة مكتب وهمي للعمالة المنزلية واستغلاله في اعمال منافية للآداب.

وفي التفاصيل فقد وردت معلومة إلى الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة تفيد بقيام وافدان احدهم من جنسية عربية والاخر من جنسية اسيوية بإدارة مكاتب وهمية للعمالة المنزلية واستغلال العاملات فيه لأعمال منافية للآداب ومخالفة للقانون، حيث تم تشكيل فريق امني من (ادارة متابعة المخالفين) لجمع كافة المعلومات والتحريات والتأكد من صحة المعلومة وبعد اتخاذ الأجراء القانوني اللازم حيث تم مداهمة المكان وهو عبارة عن مجموعة من الشقق في منطقة الفروانية يستغلها المتهمان في اعمال منافية للأداب وتشغيل العمالة بنظام اليومية.

واوضحت الادارة الى انه تم ضبط المتهمان الى جانب ضبط 41 عاملة من الجنسية الاثيوبية ولدى التدقيق على بياناتهم تبين بان جميعهم مخالفين لقانون الإقامة ومسجل بحقهم بلاغات تغيب ومطلوبين على ذمة قضايا أخرى وتم إحالتهم إلى الجهة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحقهم.

من جهة اخرى تمكنت ادارة البحث والتحري التابعة للإدارة العامة لمباحث شؤون الاقامة من ضبط 28 مخالفا لقانون الاقامة في أحد المساكن في منطقة المهبولة.

حيث وردت معلومة الى الادارة تفيد بوجود مسكن باوي عددا من المتغيبين المخالفين لقانون الاقامة المادة (20) وبعد تكثيف التحريات والتأكد من صحة المعلومة تم مداهمة المكان بعد اخذ الاجراء القانوني وضبط 28 مخالفا ومخالفة من الجنسية الاثيوبية.

واشارت الادارة الى ان المتهمين اعترفوا بانهم لا يعملون لدى كفلائهم وانهم يمارسون العمل بنظام اليومية وتبين لدى التدقيق على بياناتهم تبين بان جميعهم مخالفين لقانون الإقامة ومسجل بحقهم بلاغات تغيب ومطلوبين على ذمة قضايا أخرى وتم إحالتهم إلى الجهة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحقهم.

وتؤكد الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني مجددا على اهمية دور المواطن والمقيم في عدم إيواء او التستر على أي مخالف لقوانين الإقامة والعمل حتى لا يعرضوا أنفسهم للمساءلة القانونية وضرورة الاسراع في الإبلاغ والإدلاء بالمعلومات والتفاصيل عن اي سلوكيات خاطئة او اي مخالفة للقوانين وضرورة عدم التعامل مع مثل هذه المكاتب الوهمية او المخالفة للقانون والتي تنشر اعلاناتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي حفاظا على حقوقهم واموالهم.

وفي إطار الجهود الأمنية التي يقوم بها قطاع الأمن الجنائي بضرورة التصدي للجريمة وتعقب المجرمين خاصة في مجال مكافحة المخدرات.

تمكن رجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات التابعة لقطاع الأمن الجنائي من ضبط كمية كبيرة من مادة الكيمكال المخدرة وضبط المواد الكيمائية المصنعة التي تضاف إليها حيث تقدر الكمية المضبوطة بـ (35) الف جرام من مادة الكيمكال وقيمتها السوقية تقدر بـ بمبلغ يفوق (700) الف دينار كويتي.

وتؤكد الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني عن استمرار الحملات الأمنية على تجار ومروجي المخدرات وتجفيف منابعها قبل نشر سمومها في المجتمع وأن رجال الأمن سوف يظلون دوما العين اليقظة الساهرة للحفاظ على أمن الوطن وانهم سيقفون بالمرصاد لأي محاولات تعكر صفو الأمن.

جانب من المضبوطات

تتمات

لا إسقاط لجنسية

أضاف أن اللجنة بحثت أيضًا عدم تحصيل الحكومة مبالغ مستحقة للوزارات، نظير تقديم خدمات أو استغلال مرافق حكومية وعدم توريد مبالغ مالية تصل إلى 20 مليارًا إلى خزينة الدولة، إضافة إلى عدم تحصيل الغرامات على العقود والمشاريع التي تأخر تسليمها.

وبين أن اللجنة ناقشت كذلك ملف الـ 3.8 مليارات دينار التي قيل إنها صرفت على حساب العهد، لافتًا إلى أن اللجنة اطلعت على تفاصيل مهمة في هذا الملف وتلمس تجاوبًا جيدًا من قبل الحكومة.

وأكد الحربش ضرورة أن تكون هناك توصيات مشتركة في هذا الملف، بحيث تعالج الحكومة من خلالها بعض أوجه القصور، لافتًا إلى أن تقرير اللجنة سيكون مؤشرًا إلى مدى تعاون السلطتين.

وأشار إلى أن اللجنة لم تلتزم بتاريخ معين لتقديم تقريرها ولكنه توقع الانتهاء من التقرير قبل بدء دور الانعقاد المقبل، لافتًا إلى أن لدى اللجنة دعوة حول قضية غياب التنسيق بين الوزارات في موضوع البعثات الخارجية وسيتم توجيه دعوة لجامعة صباح السالم ودعوة الوزراء والشخصيات المعنية بهذين الملفين، وبعد ذلك سيتم الانتقال إلى ما يتعلق بصفقة اليوروفايتر وسيتم توجيه دعوة لنائب رئيس الوزراء وزير الدفاع.

ولفت الحربش إلى أنه تم توجيه دعوة للنواب المستجوبين ولم يحضر أحد باستثناء النائب د. وليد الطبطبائي، الذي أرسل اعتذارًا، وقال إنه سيزود اللجنة بما لديه ولكنه لم يزودنا بشيء، مؤكدًا أن عمل اللجنة مهم للوصول إلى الحقائق.

من جهته أكد مقرر لجنة الشباب والرياضة النائب أحمد الفضل أن هناك توافقًا نيابيًا حكوميًا، حول قانون خصخصة الأندية الرياضية وتطوير الرياضة، لافتًا إلى أنه سيتم مناقشة مواد القانون في الاجتماع المقبل يوم 10 سبتمبر ومن ثم التصويت عليه.

وأوضح الفضل أن لجنة الشباب والرياضة اجتمعت أمس بحضور وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان، وقيادات الهيئة العامة للرياضة، مشيرًا إلى أن الاجتماع خصص لمناقشة الاقتراح بقانون بشأن التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف المقدم من العضو أحمد الفضل.

أضاف أن الاقتراح يحتوي على 66 مادة منها أكثر من 40 مادة مستصاغة من المشروع بقانون الذي تقدمت به الحكومة، وما تم الاتفاق عليه هو التنسيق بين المكتب الاستشاري والقانوني بالهيئة والمكتب الفني للجنة الشباب والرياضة لعمل قانون متكامل.

وأكد أن الهدف هو الجمع بين رؤية الحكومة للتطوير من خلال المشروع بقانون المكون من 70 مادة الذي تقدموا به سابقًا والاقتراح بقانون المقدم والذي نال إعجاب الفريق الحكومي نظرًا لدقته.

وقال الفضل إنه تم الاتفاق على البنود الرئيسية بشأن الخصخصة والتطوير الرياضي، وهناك اختلاف في وجهات النظر حول بعض التعريفات سيتم تجاوزها والاتفاق عليها من قبل المستشارين في اللجنة والحكومة مثل النادي المتخصص والنادي الخاص ويبقى الموعد لوضع الرؤية الكاملة هو 10 سبتمبر المقبل.

وذكر أنه تم الاتفاق على منهجية إبقاء القانون السابق وعدم نسفه، على أن يكون موضوع خصخصة الرياضة وتطويرها، إضافة له في حال تمت الموافقة عليه من الفيفا وأتانا الرد الذي نتوقعه أن يكون إيجابيًا.

وبين أن الوزير أرسل تعديلات القانون الحالي إلى الفيفا، ولم يصلنا الرد منهم، إلا أنه كان لهم تصريح إيجابي حول ما تقدمنا به من تعديلات، ومن الواضح أن المواد في طور الدراسة لديهم.

«المالية»: 60.8 في المئة

مليار دينار نحو ،بزيادة قدرها 135.5 بالمئة عن تقديرات الميزانية والبالغة نحو 8.6 مليار دينار.

وذكر ان الايرادات غير النفطية بلغت خلال 2016/2017 نحو 1.4 مليار دينار، بنقص نسبته 12.6 بالمئة عن تقديرات الميزانية والبالغة 1.6 مليار دينار.

أضاف ان جملة المصروفات الفعلية للوزارات والادارات الحكومية بلغ نحو 17.7 مليار دينار، فيما بلغ اجمالي اعتمادات المصروفات نحو 18.8 مليار دينار، وهو ما نسبته 93ر7 بالمئة عما تم اعتماده في الميزانية.

وأشار الى ان نسبة العشرة بالمئة التي يتم استقطاعها لحساب الاجيال القادمة بلغ خلال 2016/2017 نحو 1.3 مليار دينار.

«الائتمان»: لم نطالب

ادارة البنك لم يطالب مجلس الوزراء بصرف بدل إيجار للكويتيات، فضلا عن موافقة مجلس ادارة «الائتمان»، على وضع مقترحات لبدائل استثمارية فقط غير استهلاكية».

وأكد المضف في تصريح له أمس، حرص البنك على الرعاية الاسكانية للمرأة الكويتية وتقديم خدمات كثيرة لهن أبرزها القروض العقارية، موضحا ان البدائل الاستثمارية تتمثل ببناء وحدات سكنية، يقوم البنك ببيعها للفئات المستحقة، أو توفير سكن ملائم بقيمة ايجارية منخفضة، وليس بدائل استهلاكية متمثلة في صرف بدل الايجار.

أضاف ان ما تم تداوله في وسائل الاعلام عن انتظار البنك صدور قرار من مجلس الوزراء، بشأن صرف بدل إيجار للكويتيات المشمولات بالمرسوم رقم 324 لسنة 2011، في شأن شروط وقواعد وإجراءات منح القرض الاسكاني وتوفير السكن الملائم، وفقا لاحكام القانون رقم 2 لسنة 2011 بتعديل بعض احكام القانون رقم 47 لسنة 1993، في شأن الرعايه السكنية «غير دقيق».

وأكد ان مجلس إدارة البنك لم يعتمد أي بدائل استهلاكية، بل وافق على مقترح بعدد من البدائل الاستثمارية ورفعها الى مجلس الوزراء للنظر فيها.

من جانب آخر كشف المضف ان البنك استقبل ما يقارب 2500 طلب توظيف، بعد فتحه باب التعيين للمواطنين من حملة الشهادات الجامعية ومؤهل الدبلوم والشهادات الثانوية العامة، خلال شهر يونيو الماضي.

وأشار الى ان البنك سوف يعتمد 90 طلبا منهم لوجود 90 وظيفة شاغرة، في الوقت الراهن، على ان يقع الاختيار على المستوفين للشروط بالدرجة الاولى، ثم أصحاب النسب العالية، وأخيرا اجتياز الاختبار والمقابلة الشخصية.

اختصار المتطلبات

المتطلبات المستندية للمشاريع الجديدة بنسبة 60 في المئة، كما ستسهم في اختصار مدة وتسليم الطلب في حين تم تقليص متطلبات المشاريع القائمة بنسبة 53 في المئة.

وأوضح ان تقليص واختصار المستندات سيكون من 15 طلب إلى 7 طلبات للمشروع الجديد ومن 35 طلبًا إلى 14 طلبًا للمشروع القائم بما يسهم بخفض مدة إجراءات تقديم طلب الدعم.

القدس تنتصر

وكانت إسرائيل قد وضعت تلك البوابات الإلكترونية عقب قتل شرطيين إسرائيليين قرب تلك المنطقة.

واشتدت حدة التوتر عقب مقتل الشرطيين الإسرائيليين في 14 يوليو الجاري، مما دفع السلطات الإسرائيلية إلى تزويد مداخل المسجد الأقصى ببوابات إلكترونية كاشفة للمعادن، الأمر الذي أثار احتجاجات واسعة في القدس.

وكان مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف حذر من خطر على المدينة القديمة في القدس ما لم يتوقف العنف بحلول الجمعة المقبلة.

وقال مكتب نتنياهو في بيان له إن «الحكومة المصغرة وافقت على توصية كل الأجهزة الأمنية باستبدال اجراءات التفتيش بواسطة اجهزة كشف المعادن باجراءات امنية تستند الى تكنولوجيات متطورة ووسائل اخرى».

وقد أوصى جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي (شين بيت) الحكومة برفع البوابات لإزالة التوتر في محيط المسجد الأقصى، وأن تستبدل بها كاميرات ذكية تعتمد على التصوير بالأشعة، إضافة إلى تكنولوجيا التعرف على الأشخاص من خلال حدقة العين.

لكن الحكومة الإسرائيلية خشيت أن يؤدي تراجعها عن نصب البوابات إلى إظهارها بمظهر من يتراجع تحت الضغط، إلى أن جاء حادث إطلاق النار في مجمع سكني يقطنه دبلوماسيون إسرائيليون في عمان أدى إلى مقتل مواطنين أردنيين على يد حارس السفارة الإسرائيلي، وتسبب في خلاف دبلوماسي بين تل أبيب وعمّان.

وأوفدت إسرائيل المدير العام ل «الشين بيت» إلى عمّان لإجراء مشاورات مع المسؤولين الأردنيين، وجرى اتصال بين نتنياهو والملك عبد الله أدى إلى سماح السلطات الأردنية للحارس الإسرائيلي بالعودة إلى إسرائيل.

وبعدها بساعات أعلن المجلس الوزاري المصغر في إسرائيل قراره إزالة البوابات الالكترونية، واستبدال كاميرات متطورة بها تنصب على مداخل الحرم القدسي وفي أماكن أخرى في البلدة القديمة من القدس.

وقتل ثلاثة فلسطينيين الجمعة الماضية، جراء اشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والآلاف من المحتجين الفلسطينيين في القدس الشرقية والضفة الغربية المحتلة.

وفي اليوم نفسه، قتل ثلاثة إسرائيليين وأصيب رابع بعد أن اقتحم فلسطيني منزلهم وطعنهم في إحدى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.

وعقد مجلس أمن الأمم المتحدة جلسة مغلقة لمناقشة الأزمة الاثنين، والتي قال فيها المبعوث الأممي لمنطقة الشرق الأوسط: «من المهم للغاية التوصل إلى حل للأزمة الراهنة قبل الجمعة المقبلة».

أضاف: «ما من شك أنها أحداث محلية تقع في حقيقة الأمر في بضع مئات من الأمتار المربعة، لكنها تؤثر في ملايين، إن لم يكن مليارات الناس حول العالم».

وحمّلت الحكومة الفلسطينية نظيرتها الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عما يجري في المسجد الأقصى بصفتها قوة احتلال على الأرض، محذرة مما سمته تهويد القدس ومنع المسلمين من أداء عباداتهم.

وأعلن رئيس الوزراء رامي الحمدلله بعيد اجتماع حكومته الأسبوعي الذي عقد استثنائيا في بلدة الرام في القدس، عن بدء صرف 25 مليون دولار لدعم المواطنين، والتجار والمؤسسات الفلسطينية في القدس، بحسب بيان الحكومة الذي نشرته وكالة الأنباء الرسمية.

وقد أدى التوتر في البلدة القديمة في القدس، إلى مواجهات مع الجيش الاسرائيلي انتقلت أيضا إلى مناطق متفرقة في الضفة الغربية، وأدت إلى حدوث قتلى وجرحى.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية في تصريح ل «بي بي سي» إن تسعة فلسطينيين قتلوا بسبب مواجهات أو اشتباكات مسلحة أو محاولات طعن ودهس منذ بدء موجه التوتر الحالية، منهم شاب قتل في انفجار عبوة ناسفة قال الفلسطينيون إن الجيش الاسرائيلي زرعها في منطقة غور الأردن.

وزير الخارجية القطري

وبمبادئ الحوار مع دول المقاطعة، والتي تتمثل باحترام سيادة دولة قطر، والقانون الدولي، إضافة إلى الخروج بالتزامات متبادلة تحترم قبل أن تدخل دولة قطر في حوار معها.

وأوضح الوزير القطري أن المبدأ الأول هو احترام سيادة الدول والقانون الدولي، أما الثاني فهو أن ينتج عن الحوار التزامات متبادلة تلزم جميع الأطراف المعنية بالأزمة، معربا عن أسفه للاتهامات التي تكال لبلاده دون أي دليل.

وفي هذا السياق، رفض محمد بن عبد الرحمن آل ثاني اتهام أبوظبي للدوحة بالوقوف وراء مقتل جنود إماراتيين في اليمن. وأضاف أن الرواية الإماراتية في هذا الإطار جاءت متناقضة ومرتبكة منذ اليوم الأول لسقوط الجنود الإماراتيين هناك.

وقال: إن المواطن السعودي عبد العزيز المقرن الذي قتل أثناء تنفيذه عملية إرهابية في السعودية لم يمنح الجنسية القطرية يوما ولم يدخل الأراضي القطرية.

وأوضح أن التنسيق الأمني القطري مع السعودية، الذي توقف مع اندلاع الأزمة الأخيرة، أنقذ المملكة من هجمات إرهابية عديدة.

كما رفض وزير الخارجية القطري اتهام الإمارات للدوحة أن لديها حسابا في المصرف المركزي القطري، بقيمة 300 مليار دولار لتمويل الإرهاب.

ودعا الوزير إلى الترفع عن مثل هذه الاتهامات، مشيراً إلى أن خلاف دول الحصار مع قطر يفتقر إلى عقليات ناضجة لإدارته.